



بيروت، في 26 آب 2011

بيان صحفي

الاتحاد الأوروبي يعزز دعمه للقضاء والحوكمة في لبنان

سوف يساهم التمويل الذي خصصه الاتحاد الأوروبي للبنان في 17 آب الجاري في إصلاح النظام القضائي اللبناني عبر إقامة دورات تدريبية جديدة للكتاب وإطلاق نقاش وطني في شأن استقلالية القضاء من خلال منح الشعب اللبناني فرصة للتعبير عن رأيه في المؤتمرات والمنتديات.

كما أن هذا التمويل الذي تشكل جزءاً من برنامج العمل السنوي الخاص بلبنان سيحسن الأداء البيئي للقطاع العام عبر مساعدة وزارة البيئة في تخطيط السياسة البيئية وتنفيذها بصورة أفضل.

وستستفيد البلديات اللبنانية من ناحيتها من هذا البرنامج عبر إقامة دورات تدريبية جديدة وتوفير الخبرة لجعل الإدارة البلدية أكثر فاعلية وقدرة على إدارة الأموال العامة.

وصرح المفوض الأوروبي لشؤون التوسع والسياسة الأوروبية للجوار ستيفان فولي إثر إعلانه اعتماد برنامج العمل الخاص بلبنان لسنة 2011 أن "دعم شركائنا اللبنانيين في جهودهم لإنشاء نظام إدارة عامة يسير بشكل حسن وتعزيز التنمية المستدامة والديمقراطية في البلاد مسألة بالغة الأهمية. فهذه الإصلاحات ستسمح للشعب اللبناني بإبداء رأيه بصورة أفضل في شأن طريقة إدارة بلاده، وستساهم نتيجة لذلك في بناء الثقة في النظام القضائي ومنحه مشروعياً".

ويتمثل برنامج العمل السنوي 2011 بحزمة تعاون قيمتها 33 مليون يورو مخصصة لثلاثة مجالات إصلاح رئيسية هي مالية البلديات والحوكمة البيئية والقضاء.

وتتلاءم جميع مجالات دعم الإصلاح مع الأولويات الواردة في الوثيقتين المشتركتين للمفوضية الأوروبية والممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية "شراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب المتوسط" و"استجابة جديدة لجوار متغير". كما يشير البيان الوزاري لحكومة الرئيس نجيب ميقاتي إلى مجالات الإصلاح هذه.

وأهداف البرنامج هي التالية:

- دعم إصلاح مالية البلديات (20 مليون يورو)

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية أكثر توازناً من خلال إدارة بلدية حديثة ودعم مركزي فاعل للبلديات. ولتحقيق هذا الهدف، سوف يجري تحسين فاعلية الإدارة البلدية وكفاءتها، مع تعزيز أنظمة مالية البلديات للمحافظة على استدامة الخدمات.

- دعم الإصلاح - الحوكمة البيئية (8 ملايين يورو)

يهدف هذا المشروع الذي سيقدم بالشراكة مع وزارة البيئة إلى تحسين الأداء البيئي للقطاع العام اللبناني عبر إصلاح الحوكمة البيئية. وسوف يُقام تدريب لصالح وزارة البيئة وأصحاب علاقة آخرين في القطاع، لمساعدتهم في تخطيط السياسة البيئية وتنفيذها بصورة أفضل، بما في ذلك إنفاذ القانون.

- دعم إصلاح القضاء (5 ملايين يورو)

سبق للاتحاد الأوروبي أن دعم الإصلاحات في النظام القضائي اللبناني من خلال برامج جرى تنفيذها في الماضي. وسوف يساهم هذا البرنامج، بالتماشى مع البرامج السابقة، في جعل النظام القضائي في لبنان أكثر استقلالية وأفضل أداءً، مما يعزز مشروعيتها وثقة اللبنانيين فيه. ويمثل التطرق إلى مسألة استقلالية القضاء خطوة مهمة بالنسبة إلى تحسين عمله، والاتحاد الأوروبي مستعد لمساعدة الحكومة اللبنانية على تحقيق هذا الهدف.

لمزيد من المعلومات:

عن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ولبنان:

http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/country-cooperation/lebanon/lebanon_en.htm

عن السياسة الأوروبية للجوار:

http://ec.europa.eu/world/enp/index_en.htm